مقال تحليلي

مصر وحرب غزة بعد عام
سياسات التوازن والواقعية

أطلقت هجمات السابع من أكتوبر، وما تبعها من عدوان إسرائيلي وحشي على قطاع غزة، آثارًا عميقة على المنطقة بأكملها. أدركت القاهرة مبكرًا المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تترتب على هجمات السابع من أكتوبر، واستبعدت أن يُنتج الحدث الكبير نتائج إيجابية للقضية الفلسطينية. المخاطر المترتبة على السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيلية في غزة تطال أولًا القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتطال بعد ذلك مباشرة مصر، بحكم ارتباطها بالقضية الفلسطينية، وبحكم روابطها الخاصة التاريخية والسياسية والأمنية والجغرافية مع قطاع غزة، الذي منه انطلقت الهجمات، وعليه انصبّ الهجوم الإسرائيلي.

اعتبارات واقعية

تصرفت مصر منذ اللحظة الأولى بطريقة توازن بين نوعين من الاعتبارات، منطق واعتبارات مصر الدولة الوطنية الحريصة على تحقيق مصالحها القومية من خلال الاستقرار الإقليمي، ومنطق حركة التحرر الوطني الفلسطيني التي تلجأ إلى تحدي الأوضاع القائمة وهز الاستقرار

د. جمال عبد الجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

في محاولةٍ لإجبار الخصوم على الإقرار بحقوقها. مصر دولة مسئولة، لديها التزام بحماية أمن ورفاهية شعبها. مصر أيضًا هي الدولة الأقرب للكفاح الوطني الفلسطيني منذ بدايته، والأكثر دعمًا له، وهي أيضًا الأكثر فهمًا للعقلية الإسرائيلية، بحكم خبراتها الطويلة مع إسرائيل حربًا وسلمًا.

مساندة الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية هي أحد الثوابت الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية. تساند مصر الشعب الفلسطيني انطلاقًا من واجب ومشاعر التضامن الطبيعي مع شعب عربي شقيق، وأيضًا انطلاقًا من إدراك عميق بأن تحقيق الاستقرار الإقليمي لن يكون ممكنًا بغير تمكين الشعب الفلسطيني من بناء دولته الوطنية المستقلة، بما يوفر شروط تعايش سلمي وتعاون إقليمي واسع النطاق ومستدام. التضامن المصري مع الشعب الفلسطيني هو تضامن ناضج، لا تُحركه دوافع المراهقة والتنافس السياسي، والسعي لخطف أضواء الإعلام. التضامن المصري مع القضية الفلسطينية هو تضامن فعال، يرى ما وراء المشهد اللحظي، ويطرح أسئلة اليوم التالي، من أجل استباق الأحداث، والإسهام في توجيه مسارها إلى نتيجة أفضل تقرب الشعب الفلسطيني من حقوق المشروعة، وتقترب بالمنطقة من الاستقرار الغائب.

السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية هي سياسة واقعية، تدرك ضرورة الانطلاق من حقائق القوة. مصر تتفهم دوافع الوطنية والغضب التي تدفع المقاومين لتقديم تضحيات كبيرة لمجرد إيذاء العدو ونكايته، بغض النظر عن النتائج المترتبة على هذه الأفعال. لا تنكر مصر أفعال المقاومة، في حين تسعى طوال الوقت لتوجيهها في اتجاه يُحقق نتائج وتقدمًا على الأرض. النكاية في الأعداء وإيذاؤهم يمكن أن يكون سببًا للراحة والشعور بالرضا، لكن مصر تذهب إلى ما وراء ذلك، من أجل إحداث تغيير في الوقائع والحقائق على الأرض.

كان على مصر بالإضافة إلى ذلك مراعاة الطبيعة الخاصة للكفاح الوطني والحركة الوطنية الفلسطينية، والتي تتسم بالانقسام الأيديولوجي، كما تتسم بوجود السلطة الفلسطينية بمؤسساتها الشرعية شبه الحاكمة والتي لها بعض السلطة على الأرض، ولها حق قانوني شرعي في تمثيل الشعب الفلسطيني، وإن كانت هذه الشرعية يتم تحدّيها من جانب فصيل فلسطيني (حماس) الذي اقتطع قطاع غزة، وهي القسم الأكثر بؤسًا والأكثر تمتعًا باستقلال ذاتي من أراضي السلطة الفلسطينية. انطلاقًا من غزة، وعلى يد حركة حماس تم تنفيذ هجمات السابع من أكتوبر.

مغامرة كبرى

بحسابات المكسب والخسارة المباشرة، فإن السابع من أكتوبر هو مغامرة كبرى يمكن لها أن تنتج آثارًا شديدة السلبية على القضية الفلسطينية والمنطقة. هذا هو ما أدركته مصر مبكرًا، فعملت على احتواء المخاطر التي قد تترتب على هذا الحدث الكبير.

لقد سعت إسرائيل منذ اللحظة الأولى لتحويل السابع من أكتوبر إلى فرصة توظفها لتحقيق الطموحات الاستعمارية والعنصرية لإسرائيل. وقعت هجمات السابع من أكتوبر على مجتمع وحكومة إسرائيلية محمولين على موجة يمينية عنصرية قوية، هيأت لها أيديولوجيتها تحويل السابع من أكتوبر إلى فرصة لإسرائيل لتنفيذ أقصى أطماعها الأيديولوجية في فلسطين وفي الإقليم الأوسع.

لقد تم إطلاق عدد من المخاطر نتيجة السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيلية الوحشية على غزة، وأهمها: خطر تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، خطر توسع الصراع إلى الضفة الغربية، خطر تهجير الفلسطينيين إلى الأردن، خطر تدمير مؤسسات الحركة الوطنية الفلسطينية، خطر تصفية القضية الفلسطينية. وقد بذلت القاهرة جهدًا كبيرًا من أجل احتواء هذه المخاطر، والحيلولة دون تحول الحرب على غزة إلى نكبة جديدة.

رد الفعل الأولي على هجمات السابع من أكتوبر جاء عاصفًا، فقد أطلقت الهجمات عاصفة من التأييد لإسرائيل، خاصة في بلاد العالم الغربي، التي ترتبط بها مصر بروابط كثيرة سياسية واقتصادية وأمنية. أدركت القاهرة ضرورة التواصل مع

المجتمع الدولي عبر تطوير سردية بديلة للسردية الإسرائيلية، بحيث يتم وضع السابع من أكتوبر في سياقه الأوسع، سياق حركة تحرر وطني أصيلة تم حرمانها بشكل متعمد من تحقيق أهدافها الوطنية، وجرى سد كافة المسارات المؤدية لحل سلمي مناسب، الأمر الذي ولد لدى الفلسطينيين المضطهدين استعدادًا للذهاب إلى آخر الشوط من أجل إظهار عدم استدامة الوضع القائم في المناطق المحتلة.

تعرف القاهرة بخبرتها الطويلة في التعامل مع حركات التحرر الوطني، وفهمها للمنطق الحاكم لاستراتيجيات هذه الحركات، أن حسابات المكسب والخسارة التي تلتزم بها الدول تختلف عن الحسابات التي تُجريها حركات التحرر، وأن القيام بما يبدو أنه مغامرة كبيرة ضد عدو متفوق هو من صميم منطق التحرر الوطني القائم على النضال ضد قوى استعمارية أكثر قوة وموارد، وأن على العالم أن يتوقع تكرار أحداث مشابهة طالما ظلت القضية الفلسطينية بغير حل.

استعادة الميزان الأخلاقي

أخذت القاهرة القضية الفلسطينية إلى نقطة بدايتها الصحيحة، بدلًا من السردية الإسرائيلية التي اعتبرت السابع من أكتوبر بداية للتاريخ، وكأنه لا توجد قبله أحداث وتطورات قدمت له. لعبت مصر دورًا مهمًا في الترويج لهذه السردية لأن ممثلي الشعب الفلسطيني الطبيعيين، ولأسباب مختلفة، واجهوا صعوبات كبيرة في الوصول إلى الرأي العام الدولي، الأمر الذي استوجب على مصر سد هذا الفراغ.

كثفت مصر تواصلها مع الدول العربية والشقيقة من أجل تكوين جبهة واسعة تضم الدول المساندة للقضية الفلسطينية، وقادت القاهرة هذا الجمع للترويج للرؤية العربية والفلسطينية للصراع الدائر في غزة، والقائمة على ضرورة تنفيذ حل الدولتين باعتباره البديل الوحيد القادر على تأسيس سلام مستدام في الشرق الأوسط. صادفت هذه الرؤية تأييدًا متزايدًا، واعترف عدد متزايد من الدول بدولة فلسطين.

بعد أسابيع من بدء الصراع دعت مصر لعقد قمة القاهرة للسلام، والتي حضرها عدد كبير من قادة العالم، وفيها أتيحت فرصة شديدة الأهمية لتعديل الرواية المساندة لإسرائيل. لقد تواصلت الجهود في هذا الاتجاه طوال الأسابيع والشهور التالية، بحيث إنه يمكن القول إن ميزان القوى الأخلاقي والإعلامي قد تم تعديله إلى حد كبير لصالح القضية الفلسطينية، وإن لم يكن هذا كافيًا لوضع حد لآلة الحرب الإسرائيلية التي دهست قطاع غزة.

نجاحات مصرية

منع تهجير الفلسطينيين إلى سيناء المصرية كان هو الهدف الأهم الذي نجحت مصر في تحقيقه في هذه المرحلة. فقد ضغط اليمين الإسرائيلي الحاكم من أجل دفع الفلسطينيين أهل غزة للرحيل إلى سيناء المصرية، وتحويلها موطنًا لهم، فيما يتم إخلاء غزة من الفلسطينيين، فيعود إليها المستوطنون الصهاينة، ويتم ضمها إلى إسرائيل.

قاومت مصر بقوة محاولات إسرائيل تصفية القضية الفلسطينية عبر إخلاء فلسطين من أهلها، ومحاولاتها تصدير المشكلة إلى مصر، بما يعرض أمن مصر الوطني للخطر، ويهدد السلم والاستقرار الإقليمي لفترات طويلة قادمة. كان من أسباب القلق أنّ بعض الأصوات الغربية استحسنت مشروع اليمين الإسرائيلي، بدعوى أن لدى مصر أرضًا خلاء واسعة، ولا يضيرها أن تمنح جزءًا منها للفلسطينيين. إنه منطق مادي بسيط، لا هو سياسي ولا هو تاريخي، يتعامل مع الأوطان على أنها مجرد قطع أراضٍ يتم تداولها في سوق العقارات. نجحت مصر في هزيمة هذا الاقتراح وهذه الطريقة في التفكير، وأقنعت الغربيين الواهمين بخطورته، ودفعت قادة غربيين رئيسيين، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي، لرفض هذا الاقتراح علنًا.

وضعت إسرائيل الفلسطينيين من أهل غزة تحت حصار محكم، فقد كان حرمان المدنيين من ضرورات الحياة هو أحد أساليب الحرب الإسرائيلية ضد القطاع، وإحدى

أدوات الضغط على المدنيين الفلسطينيين للنزوح باتجاه الحدود المصرية. مثّل ضمان وصول المساعدات للفلسطينيين هدفًا رئيسيًا للسياسة المصرية، كضرورة إنسانية، وكإجراء سياسي أيضًا. فقد كان من الضروري توفير الحد المناسب من الاحتياجات الإنسانية لأهل القطاع، ومن الناحية السياسية كان تمكين أهل القطاع من الصمود في وجه الضغوط الإسرائيلية إحدى الوسائل المهمة لإفشال خطة الاحتلال لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء. قامت مصر بالدور الرئيسي في توفير وتوصيل المساعدات للفلسطينيين عبر معبر رفح، ولم يكن هذا بالأمر السهل في ظل التعنت الإسرائيلي، وكان من الضروري تكوين جبهة عريضة ذات أغراض سياسية وإنسانية لتوفير المساعدات، ولتوصيلها عبر ضغوط متواصلة على الجانب الإسرائيلي.

سيطرت إسرائيل على مناطق الشمال والوسط في قطاع غزة، ثم تفرغت للقسم الجنوبي ومنطقة الحدود بين القطاع ومصر. حذرت مصر من خطورة احتلال إسرائيل للشريط الملاصق للحدود مع مصر، لما قد يؤدي إليه من تعريض لعلاقات السلم بين البلدين للخطر. دخلت الولايات المتحدة ودول غربية على خط تحذير إسرائيل من هذه الخطوة. ادعت إسرائيل أن السيطرة على الشريط الحدودي لها أهميتها لمنع التهريب عبر الحدود المصرية، ووصلت إلى القول بأن الرهائن الإسرائيليين يمكن أن يتم تهريبهم عبر الحدود.

احتلت إسرائيل ممر فيلاديلفي، واحتلت الجانب الفلسطيني من معبر رفح، ورفضت مصر تشغيل المعبر في وضعه الجديد، وأصبحت عملية توصيل المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة أكثر صعوبة. رفضت مصر تمامًا القبول بالوضع الجديد الذي فرضته إسرائيل في محور فيلاديلفي، وتحول مصير هذا المحور إلى واحدة من النقاط التي دارت حولها المفاوضات الفاشلة للوصول إلى هدنة في قطاع غزة، بما يعكس التدهور الحادث في العلاقات المصرية الإسرائيلية.

حساسية وتعقيد

لقد اتسمت عملية إدارة السياسة المصرية تجاه الحرب في غزة بالحساسية والتعقيد. تخفيف الضرر، وتجنب التصعيد، ومنع توسع الصراع، كانت هي المبادئ الأساسية التي وجهت السياسة المصرية، وبشكل خاص فقد كان الضروري تقديم كل الدعم للشعب الفلسطيني، والتصدي للغطرسة الإسرائيلية، دون تعريض علاقة السلام بين مصر وإسرائيل للخطر.

أيضًا حرصت مصر على تركيز النظر على الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، عبر التركيز على حلّ الدولتين باعتباره المخرج والحل الحقيقي للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولتهدئة الأجواء في اتجاه استقرار إقليمي أوسع نطاقًا. بذلت الدبلوماسية المصرية جهدًا كبيرًا في هذا الاتجاه، وفاز حل الدولتين بتأييد دولي واسع النطاق، وإن لم يؤثر هذا على مسار الأحداث على المدى المباشر والقصير، وإن كان يظل شديد الأهمية في فتح آفاق حلول طويلة المدى للتوتر والصراع في المنطقة.

لا دولة فلسطينية دون سلطة فلسطينية، ودون صوت فلسطيني واحد يتحدث به الفلسطينيون. واصلت مصر العمل لتحقيق مصالحة فلسطينية، وإن لم تسمح الظروف بتحقيق تقدم كبير في هذا المجال، ووجهت مصر جهودًا كبيرة لتعزيز موقف السلطة الفلسطينية، باعتبارها الركيزة الأهم للصمود الفلسطيني في وجه الهجمة الإسرائيلية الشرسة غير المسبوقة.

السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيلية على غزة اختبار صعب تعرض له الشرق الأوسط كله. ما زال الاضطراب مستمرًا، وما زالت المخاطر قائمة بعد عام من بداية الصراع، وما زال على مصر أن تواصل في العام الجديد الجهد الكبير البنّاء الذي بذلته، تمهيدًا ليوم يعود فيه للفلسطينيين حقهم في الاستقلال، ويعود فيه الاستقرار للشرق الأوسط.